اقتصاد

الكويت تشدّد إجراءاتها ضد التطبيع

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

في ظل تمسك الحكومة الكويتية بموقفها الرافض من التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي وتشديد إجراءاتها ضد المخالفين لقانون حظر التطبيع، تواصل السلطات الكويتية حملاتها ضد الشركات التي تتعامل مع جهات تابعة لدولة الاحتلال، إذ كشفت بيانات حكومية صادرة عن الجهات الرقابية المعنية بالتحقيق في ملف التعاملات التجارية الخارجية أن إجمالي قيمة التعاملات بين شركات كويتية متورطة ومخالفة لقانون حظر التطبيع والشركات الإسرائيلية بلغت نحو 150 مليون دولار.

وذكرت البيانات الصادرة عن جهات التحقيق التابعة لوزارة التجارة واطلعت عليها «العربي الجديد» أن هناك شركات كويتية تتعامل من خلال وسطاء في دول أوروبية لجلب بضائع إسرائيلية وترويجها في البلاد بعد إجراء بعض التعديلات المتعلقة ببلد المنشأ.

إلى ذلك، قال مصدر حكومي معني بالملف لـ«العربي الجديد» إن الحكومة عازمة على تشديد الإجراءات وردع كل المخالفين لقانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني، مشيراً إلى أن وزارة التجارة والصناعة الكويتية أحالت شكاوى العديد من الشركات التي خالفت حظر التطبيع إلى النيابة العامة للتحقيق في هذه المخالفات.

وأضاف المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، في ردّه على سؤال عن حجم البلاغات والشكاوى المقدمة بخصوص التعامل مع الكيان الصهيوني، أن «إجمالي الشكاوى المقدمة إلى سلطات التحقيق الكويتية بلغ نحو 194 شكوى خلال عام 2020، بالمقارنة مع 21 شكوى فقط في عام 2019، و32 شكوى في عام 2018»، مؤكداً أن الحكومة رصدت ارتفاعاً في مخالفات حظر التطبيع».

من جانبه، قال أستاذ القانون والخبير التعاملات الاقتصادية الدولية، سعود الهاجري، لـ«العربي الجديد»، إن أهم ما يميز السياسة الخارجية للكويت هو رفض التطبيع بكافة أشكاله وصوره، مؤكداً أن الاقتصاد الكويتي ليس بحاجة إلى إبرام التعاملات مع الشركات الإسرائيلية.

ويحظر القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتهم أو «يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا» وذلك متى كان محل الاتفاق صفقات تجارية أو عمليات مالية.

بدوره قال الباحث الاقتصادي الكويتي، عادل المضاحكة، لـ «العربي الجديد» إنه يجب على الحكومة عدم التساهل مع الشركات المطبعة مع كيانات تابعة للاحتلال الإسرائيلي. كما أكد أن إبرام الصفقات مع الاحتلال لن يصب إلا في مصلحة إسرائيل وليس الوطن العربي أو الشعب الفلسطيني.

وفي وقت سابق، تقدم 18 نائبا في مجلس الأمة الكويتي بإدخال تعديلات على قانون تجريم التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي يشمل «تحريم وتجريم وحظر التعامل أو إقامة أي اتصالات أو علاقات أو فتح مكاتب تمثيل من أي نوع وعلى أي مستوى مع إسرائيل بطريق مباشر أو غير مباشر».

(Getty)

أوروبا تزيد القيود

أعلنت الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى قيوداً جديدة لمواجهة فيروس كورونا المستجدّ الذي لا يكفّ عن التفشي، من الإغلاق التام في فرنسا وبريطانيا إلى العزل الجزئي في البرتغال وصولاً إلى حظر التجوّل الليلي في إيطاليا. وأودى وباء كوفيد-19 بحياة ما لا يقلّ عن 1,2 مليون شخص في العالم، حسب فرانس برس أمس. وأثر تشديد القيود على الأسواق الأوروبية سلبا وثارت مخاوف من تكبد مزيد من الخسائر في العديد من القطاعات مثل المطاعم والفنادق والتجارة. وأحصت أوروبا التي تسجّل أسرع تفش للفيروس، أكثر من 11 مليون إصابة نصفها موزّع بين فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وروسيا التي سجّلت أمس عدد إصابات ووفيات قياسيا. وحتى الثاني من كانون الأول/ديسمبر، سينبغي على المتاجر غير الأساسية في بريطانيا الإقفال فيما سيُسمح للمطاعم والمقاهي بتقديم خدمات توصيل الطعام أو تسليم الطعام ليحمله الزبائن معهم فقط بدون إمكانية الجلوس.

لقطات

تونس: «معتصمو الكامور» يرفضون تصريحات المشيشي

انتقد ما يعرف بـ«اعتصام الكامور» في ولاية تطاوين جنوب شرقيّ تونس ما قال إنه تهديد رئيس الحكومة هشام المشيشي باستخدام قوة القانون لمنع أي تعطيل لإنتاج النفط والفوسفات.

وقال الناطق باسم «اعتصام الكامور» طارق الحداد في تصريح للأناضول: «نرفض سياسة التهديد التي عبّر عنها رئيس الحكومة هشام المشيشي، اليوم، ونريد حقوقنا ولا ننتظر العصا الغليظة». واستدرك قائلاً: «أهالي تطاوين يحترمون الدولة ويريدون في المقابل أن تحترم الدولة تعهداتها». وفي وقت سابق اليوم، قال المشيشي في مؤتمر صحافي: «لا مجال في الفترة المقبلة لأي أعمال من قبيل قطع إنتاج البترول أو إغلاق السكك وغيرها من أشكال تعطيل إنتاج النفط أو الفوسفات». وزاد المشيشي قائلاً: «سنمرّ بمرحلة تطبيق القانون في ما يتعلق بمسألة تعطيل إنتاج الفوسفات والنفط».

المغرب يوقف التنقيب عن الطاقة التقليدية

أعلن المغرب أمس، أن التنقيب عن مصادر الطاقة التقليدية في البلاد توقف بجميع المشاريع منذ مارس/ آذار الماضي، بسبب جائحة كورونا، بينما يستمر الإنتاج في المشاريع القائمة. جاء ذلك في كلمة لوزير الطاقة والمعادن والبيئة المغربي، عزيز رباح، خلال تقديم مشروع موازنة وزارته للعام المقبل، في لجنة برلمانية بمجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان). وأضاف رباح: «حتى مارس الماضي بلغ حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي قرابة 24,22 مليون متر مكعب، بينما في 2019، بلغت قيمة الاستثمار في مجال التنقيب 74,96 مليون دولار». وذكر أن معظم أراضي بلاده الباطنية لا تزال غير مكتشفة، وزاد: «معدل الآبار المنجزة محلياً يبلغ 0,05 بئر لكل 100 كلم مربع، مقابل 10 آبار في كل 100 كلم مربع على المستوى العالمي».

انخفاض ارباح «زين» الكويتية 14%

أظهرت البيانات المالية لمجموعة الاتصالات المتنقلة الكويتية «زين»، انخفاض الأرباح خلال الأشهر التسعة أشهر الأولى من 2020، بنسبة 14 بالمئة على أساس سنوي، بفعل تداعيات فيروس كورونا. وأضافت المجموعة المدرجة في بورصة الكويت، عبر بيان أمس، أن صافي الأرباح سجل 131,59 مليون دينار (429 مليون دولار) خلال الفترة، قياساً على 152,96 مليون دينار (504 ملايين دولار) في الفترة المماثلة من 2019. وأرجعت «زين» انخفاض الأرباح إلى التأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

«فلاي دبي» تسير رحلات يومية إلى إسرائيل

أعلنت شركة فلاي دبي بدء تسيير رحلات جوية بين دبي وتل أبيب اعتباراً من 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وأضافت الشركة وفقاً لوكالة «رويترز»، أمس الأربعاء، أنها ستشغل 14 رحلة أسبوعياً بواقع خدمة يومية مزدوجة بين مطار دبي الدولي ومطار بن غوريون في تل أبيب. وفلاي دبي هي ثاني أكبر شركة طيران، من حيث أعداد المسافرين تعمل عبر مطار دبي الدولي. وسبق أن أعلنت شركتا الطيران الإماراتيتان الكبريان، وهما «الإمارات» و«الاتحاد»، عن تشغيل رحلات طيران إلى تل أبيب بعد توقيع اتفاق التطبيع بين البلدين. وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي حطت أول رحلة تجارية مباشرة نفذتها طيران «الاتحاد» من أبوظبي إلى تل أبيب.

وكشفت «بلومبيرغ»، في سبتمبر/ أيلول الماضي، أن «الاتحاد» بدأت بيع التذاكر للمسافرين الإسرائيليين في الفترة التي سبقت الرحلات التجارية العادية بين الإمارات والاحتلال. وستتمكن الطائرات بين الإمارات وإسرائيل من التحليق في الأجواء السعودية، مما يخفض عدد ساعات السفر كثيراً، وذلك بعدما أعلنت المملكة، في سبتمبر/ أيلول، السماح لكل الطائرات من الإمارات وإليها بعبور المجال الجوي السعودي.

وتولي الإمارات اهتماماً كبيراً بالتواصل مع الاحتلال براً وبحراً وجواً، إذ ذكر تقرير لصحيفة «يسرائيل هيوم» نهاية الشهر الماضي أن سلطان أحمد بن سليم، رئيس مجموعة موانئ دبي العالمية (DP WORLD)، ذهب مع وفد من رجال الأعمال الإماراتيين إلى مدينة إيلات (أم الرشراش المحتلة). وبحسب الصحيفة، فإن بن سليم أجرى سلسلة من لقاءات العمل بهدف تدشين خط ملاحة بحري يسمح برسو السفن الإماراتية في ميناء إيلات، وتسيير خط نقل بحري بين إيلات ومدينة جدة السعودية. وأشارت إلى أن الخط سيسهل نقل الحجاج والمعتمرين من مسلمي فلسطينيي الداخل مباشرة من إيلات إلى مدينة جدة في طريقهم إلى مكة، بدلا من الترتيبات الحالية التي يؤدي فيها المسلمون في الداخل مناسك الحج والعمرة، مستعينين بجوازات سفر أردنية مؤقتة، حيث يتجهون بداية إلى الأردن ومن هناك إلى السعودية.

وتسرع أبوظبي، وكذلك الكثير من البنوك وشركات السياحة وغيرها في الإمارات، الخطى نحو إبرام صفقات وشراكات مع كيانات إسرائيلية، بعد توقيع اتفاق التطبيع الذي جرى برعاية أميركية في واشنطن منتصف شهر سبتمبر/ أيلول الماضي.

(العربي الجديد، رويترز)

عملات

المغرب يرفض المجازفة بتعويم الدرهم

ذهب صندوق النقد الدولي، إلى أن تليينا أكبر لسعر صرف الدرهم المغربي، سيفيد الاقتصاد، إلا أن الحكومة تتريث في اتخاذ مثل هذه الخطوة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يوصي صندوق النقد الدولي المغرب بتليين أكبر لسعر صرف العملة، غير أن السياق الحالي المتسم بتراجع روافد رصيد المملكة من النقد الأجنبي، يجعل من ذلك مجازفة غير محمودة العواقب بالنسبة لذلك الرصيد والقدرة الشرائية. ذهب صندوق النقد الدولي، إلى أن تليينا (تحرير تدريجي) أكبر لسعر صرف الدرهم المغربي، سيفيد الاقتصاد، عبر الحفاظ على رصيد النقد الأجنبي والتنافسية ودعم القدرة على التعاطي مع الصدمات الخارجية. أوضح رئيس بعثة صندوق النقد الدولي المكلف بالمغرب، روبرتو كارداريلي، في نهاية المشاورات التي أجرتها بعثة الصندوق مع السلطات المغربية، أن السلطات منكبة على تتبع شروط الانتقال إلى مرحلة جديدة في مسلسل تليين سعر الصرف، وتعميق الدراسات من أجل اختيار الوقت المناسب للانخراط من تلك المرحلة الجديدة. وكان المغرب انتقل في مارس/ آذار الماضي إلى المرحلة الثانية من تليين سعر صرف الدرهم، إذ قرر رفع نطاق تحرك الدرهم صعودا أو هبوطا ضمن حدود 5 في المائة، بعدما كان محدداً في 2,5 في المائة، غير أن زحف الفيروس لم يحرّض على النقاش حول تداعيات ذلك التليين.

واعتبرت السلطات المغربية، في مارس/ آذار أن توسيع ذلك النطاق سيساهم ليس فقط في تطوير سوق الصرف، بل في تدعيم قدرة الاقتصاد المغربي على الصمود وامتصاص الصدمات الخارجية، ذات الصلة بالأزمة الحالية المرتبطة بجائحة كورونا.

وتوقع المركزي المغربي في سبتمبر/ أيلول الماضي أن يستقر رصيد النقد الأجنبي في العام الحالي في حدود 32 مليار دولار، وهو رصيد سيحصر في حدود 31 مليار دولار في العام المقبل، ما سيتيح تغطية 6 أشهر و20 يوما من واردات السلع والخدمات.

ويعتقد أنه في ظل رصيد النقد الأجنبي الذي يتيح تغطية تلك الفترة من الواردات، لا يواجه المغرب وضعا حرجا على مستوى رصيد النقد الأجنبي، الذي يمكن أن يبرر المضي في تليين سعر صرف الدرهم إلى آبعد حدود، كما فعلت مصر، وهو ما دأب محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، على التأكيد عليه منذ إطلاق مسلسل التليين قبل عامين. وأكدت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، أن الدرهم واصل تحركه ضمن النطاق المحدد له، دون تدخل من المركزي المغربي، مشددة على أن المرور للمرحلة الموالية ضمن مسلسل تليين سعر الصرف، سيتم باتباع مقاربة تدريجية وحذرة.

ويعتبر مراقبون أنه إذا كانت قيمة الدرهم ارتفعت تحت تأثير زيادة قيمة اليورو وانخفاض قيمة الدولار في الأشهر الأخيرة، فإن ذلك يبقى ضمن الحدود المرسومة، حيث إن التوجه نحو خفض قيمة الدرهم، سيدعم تنافسية الصادرات، غير أنه سيرفع من قيمة الواردات. ويتصورون أنه إذا اتخذ المغرب قرار تليين سعر الصرف، فإن ذلك سينعكس على قيمة المدخلات المستوردة، مما سيرفع سعر المنتجات المصنعة، ما سيكون له تأثير على القدرة الشرائية التي تراجعت بسبب تداعيات الجائحة. ويرون أن المغرب لا يعاني في الفترة الحالية من مشاكل على مستوى الحساب الجاري، على اعتبار أنه رغم انخفاض إيرادات الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن ذلك يقابله انخفاض على مستوى الواردات وسعر النفط، ناهيك عن دعم رصيد النقد الأجنبي بالتوجه للاقتراض من السوق المالي الدولي. ويؤكد الخبير الاقتصادي، مصطفى ملكو، أن المغرب يتريث في سياسة تليين سعر صرف الدرهم، معتبرا أن التحرير التدريجي للعملة قد يكون بهدف تشجيع التصدير، غير أن ذلك غير مناسب في ظل الظرفية الحالية، التي من سماتها انكماش الاقتصاد في البلدان الشريكة للمملكة، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن ضعف العرض التصديري يمكن أن يساهم في توسيع عجز الميزان التجاري.

ويتصور ملكو في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن النطاق الذي يتحرك فيه الدرهم والمحدد في 5 في المائة صعودا أو نزولا، يجعل السلطات المعنية تتحكم في أداء العملة المحلية، مشيرا إلى أن المضي في التليين لن يكون مفيدا في الظرفية الحالية، كما ستكون له آثار سلبية على القدرة الشرائية في حال انخفضت قيمة العملة. وكان محافظ البنك المركزي، أوضح ردا على بعض المصدرين، أنه قبل الحديث عن خفض قيمة الدرهم يجب العمل على التأثير على تنافسية العرض التصديري للمغرب وإعادة تأهيل الفاعلين، مؤكدا أنه مع خفض قيمة العملة، على أن لا يكون التدبير الوحيد، إذ يفترض أن يكون مندرجا ضمن حزمة من التدابير. ويعتقد اقتصاديون، أن المغرب اختار تليين سعر صرف الدرهم ضمن نطاق محدد ومسلسل ينتظر أن يمتد على مدى عقد ونصف العقد، ما يجعلهم يستبعدون اتخاذ القرار بخفض قيمة الدرهم، وهو القرار الذي يكون سياسيا. وأبدى المغرب تريثا قبل إبرام اتفاق جديد لخط السيولة والوقاية مع صندوق النقد الدولي، بعد استعمال الخط السابق في سياق الجائحة، حيث اعتبر محافظ البنك المركزي، أن التفاوض حول الخط يستدعي توفير شروطه، مشددا على أن المملكة تتوفر على ما يكفي من النقد الأجنبي من أجل تدبير الوضعية الحالية وما بعد كورونا.

%5

انتقل المغرب في مارس/ آذار الماضي إلى المرحلة الثانية من تليين سعر صرف الدرهم، إذ قرر رفع نطاق تحرك الدرهم صعودا أو هبوطا ضمن حدود 5 في المائة، بعدما كان محددا في 2,5 في المائة.

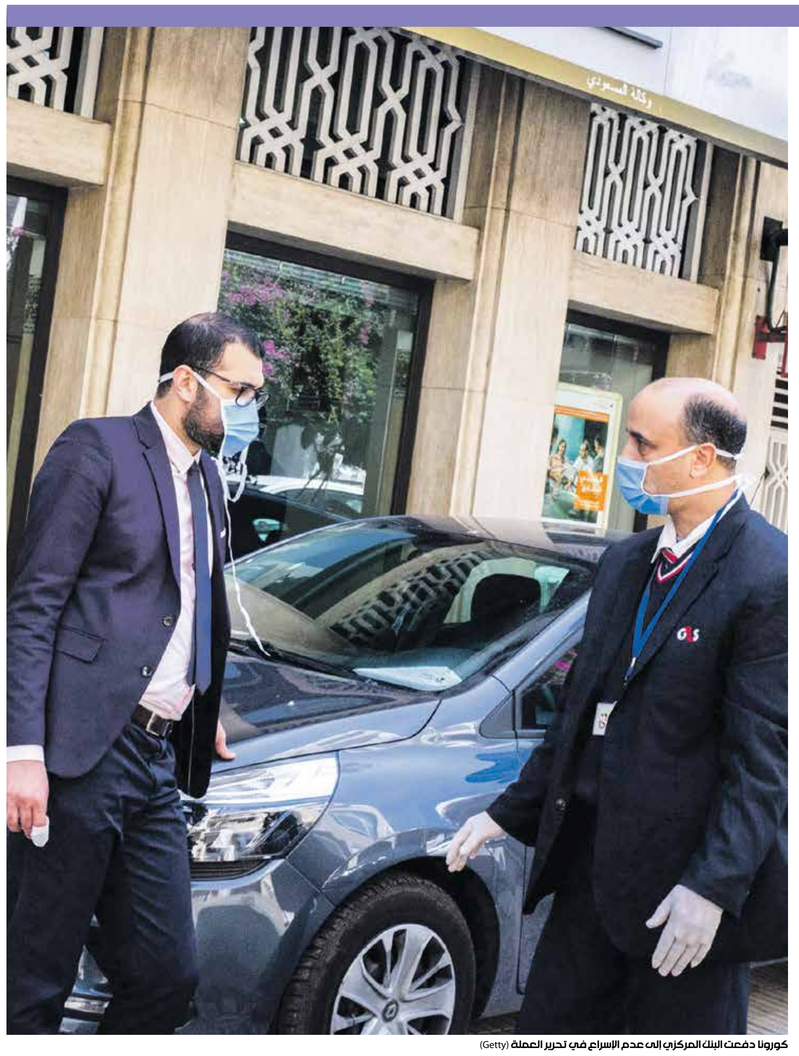
كورونا دفعت البنك المركزي إلى عدم الإسراع في تحرير العملة (Getty)

الأردن

العمل عن بعد يهدّد بتسريح العمالة

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

فرضت جائحة كورونا معطيات جديدة على سوق العمل في الأردن الذي يشهد ارتفاعاً كبيراً في أعداد الإصابات منذ الشهر الماضي، وسط مخاوف من استمرار الشركات والمنشآت في تسريح العاملين لديها بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها حاليا.

وتقدر وزارة العمل الأردنية أعداد الذين تم فصلهم من أعمالهم بشكل رسمي وموثق لديها منذ مارس/ آذار الماضي وحتى شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري بحوالي 8300 عامل من مختلف المنشآت، فيما يقول المرصد العمالي الأردني (مؤسسة مجتمع مدني) إن عشرات الآلاف الأردنيين خسروا أعمالهم بسبب الجائحة. وقد ارتفعت نسبة البطالة في الأردن الى 23% خلال الربع الثاني من العام الحالي فيما يرجح أن تواصل ارتفاعها خلال العام الحالي بسبب التحديات الناتجة عن أزمة كورونا. واتجهت العديد من المنشآت لتشغيل عمالها عن بعد، وتخفيض رواتبهم بنسب كبيرة، ما أثر على أوضاع شريحة كبيرة من العمال الذي باتوا يخشون على استمرار انخفاض معاشاتهم حتى بعد زوال جائحة كورونا، ذلك أن التعليمات الصادرة من قبل الحكومة تخدم أصحاب العمل على حساب العمال. ومن جانبه، قال رئيس المرصد العمال الأردني، أحمد عوض، لـ«العربي الجديد» إن العمل عن بعد ينطوي على العديد من التحديات والمخاطر كتخفيض رواتب الموظفين وتقليص أعدادهم وتوجه كثير من الشركات للاستمرار بتطبيق سياسة العمل عن بعد، وخاصة للأشخاص الذين تتطلب وظائفهم العمل من المنزل، ما يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة وتزايد الفقر نتيجة لانخفاض الأجور.

وأضاف أنه لا بد من وجود ضوابط للعمل عن بعد، تضمن حق العامل وعدم تسريحهم بحسب أهواء أصحاب العمل وضرورة أن يرتبط التقييم بالإنتاجية، سواء أكان الشخص في مكان عمله أو يؤدي المطلوب منه في منزله.

منتدى الاستراتيجيات الذي عقد مؤخرا، أكد ضرورة وضع استراتيجية واضحة للتحول السريع نحو العمل عن بعد لحماية الصحة والسلامة المهنية لموظفيه في حالة تفشي أي وباء في المستقبل. وبحسب التصنيف الدولي المعياري الموحد للمهن الصادر عن منظمة العمل الدولية، فإن الوظائف الثلاث التي تحتل الصدارة بإمكانية العمل فيها عن بعد هي الكمبيوتر والبرمجيات بنسبة 100% ووظائف التعليم والتدريب والمكتبات بنسبة 85 إلى 98 % والمهن القانونية بنسبة 84 إلى 97 %. أما الوظائف التي تأتي في نهاية قائمة الوظائف التي يمكن العمل فيها عن بعد بنسبة صفر بالمائة، فهي وظائف تنظيف المباني وصيانتها، ووظائف إعداد الطعام والخدمة ذات الصلة، إضافة إلى وظائف البناء والصناعات الاستخراجية.

وقال مدير مركز بيت العمال الأردني، حمادة أبو نجمة، لـ«العربي الجديد» إن كورونا وضع سوق العمل أمام تحديات غير مسبوقة وخاصة مع قرارات الحظر والإغلاق التي تتخذها الحكومة من حين لآخر لاحتواء انتشار الوباء في الأردن. وأضاف أن العمل عن بعد في الأردن قد ينجح في عدد قليل من القطاعات، ما يعني أن المجالات الأخرى لا تستطيع القيام بأعمالها عن بعد، خاصة القطاعات الإنتاجية وعدم توفر البنى التحتية والمتطلبات اللازمة لممارسة الموظفين وعمال المنشآت أعمالهم عن بعد مثل الأمور التكنولوجية وغيرها. وقال أبو نجمة الذي عمل سابقا وكيلا لوزارة العمل الأردنية إن العمل عن بعد ربما تنجم عنه مخاطر بالنسبة للعمل مثل تخفيض الرواتب والأجور والاستغناء عن عدد منهم في وقت لاحق، ما يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة. ويوجب لتعليمات العمل عن بعد التي أصدرتها وزارة العمل سابقا يجوز لصاحب العمل في أي من المؤسسات والمنشآت المصرح لها بالعمل أو المؤسسات والمنشآت المشمولة بقرار التعطيل وغير المصرح لها بالعمل تكليف أي من العاملين لديه بالعمل عن بعد وذلك بشكل كلي أو جزئي إذا تطلبت مصلحة العمل ذلك.

كورونا الحقّ أضراراً بالغة بالعمالة (Getty)

أخبار العرب

صرف الدفعة 22 من المنحة القطرية لغزة

بدأ 100 ألف فلسطيني في قطاع غزة، أمس الأربعاء، تلقي الدفعة المالية الـ 22 من المنحة القطرية المخصصة للأسر الفقيرة والمتعففة بواقع 100 دولار أميركي للعائلة الواحدة، بإجمالي مالي يبلغ 10 ملايين دولار. وتحولت المنحة التي بدأت قطر تقديمها قبل نحو عامين لمصدر دخل مساند للكثير من الأسر الفقيرة والمحتاجة، تتمكن عبرها من توفير جانب من احتياجاتها الأساسية، في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي. ومع بداية كل شهر تضج مواقع التواصل الاجتماعي وجلسات الغزيين بالسؤال عن موعد صرف الدفعة الجديدة من المنحة، وإذا ما كان سيجري صرفها وفقاً للمعتاد أم سيحاول الاحتلال الإسرائيلي عرقلة مرورها إلى غزة.

وفور الإعلان الرسمي من قبل رئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة السفير محمد العمادي، يبدأ المستفيدون خلال الدفعات السابقة بالاستعلام عن إمكانية تغيير بعض الأسماء وتتبع المعايير الجديدة التي تعلنها الجهات الحكومية في غزة.

السعودية تتيح خدمة التنقل الوظيفي للعامل

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية أمس، مبادرة «تحسين العلاقة التعاقدية» بدلاً من النظام الحالي في القطاع الخاص. تقدم المبادرة وفقاً لوكالة الأنباء السعودية «واس» ثلاث خدمات رئيسة، هي: خدمة التنقل الوظيفي، وتطوير آليات الخروج والعودة والخروج النهائي، وتشمل خدمات المبادرة جميع العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص ضمن ضوابط محددة تراعي حقوق طرفي العلاقة التعاقدية، على أن تدخل المبادرة حيز التنفيذ في 14 مارس/ آذار المقبل من عام 2021. وأشارت الوزارة إلى أن المبادرة تسعى لزيادة مرونة وفعالية وتنافسية سوق العمل، ورفع جاذبيته.

وتأتي هذه المبادرة لتفعيل المرجعية التعاقدية في العلاقة العمالية بين صاحب العمل والعامل بناء على عقد العمل الموثق بينهما من خلال برنامج توثيق العقود. وتتيح خدمة التنقل الوظيفي للعامل الوافد الانتقال لعمل آخر عند انتهاء عقد عمله من دون الحاجة لموافقة صاحب العمل.

تقارير عربية

مال وسياسة

حلفاء إيران يعارضون الاستثمار السعودي في زراعة العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

تتجه السعودية إلى استثمار مساحات كبيرة وغير محددة من الأراضي العراقية الخصبة جنوب وغربي البلاد، ضمن توجه حكومة بغداد لتنشيط الاستثمار في هذا القطاع بعد فشل جذب المهتمين في الاستثمار بقطاعي الإسكان والطاقة خلال الفترة الأخيرة. وتستهدف الرياض تأسيس مجموعة مشاريع زراعية تشمل حقولاً ومزارع تربية أبقار ومواشٍ ودواجن عدا عن استصلاح الأراضي لزراعة القمح والشعير والمحاصيل التي تعتبر الأقل كلفة بالمنطقة بسبب امتلاك العراق أرضاً خصبة ومياهاً دائمة ووفرة في مياه الأمطار. وتستهدف هذه المشاريع بادئ محافظات الأنبار غرب البلاد، والمثنى والنجف والبصرة في الجنوب، إلا أن الطموح السعودي اصطدم أخيراً بآراء الكتل السياسية والأحزاب المناهضة للمملكة والموالية لإيران، وهو ما قد يعطل أو يُلغي المشاريع بالكامل، بحسب مراقبين. وأعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العراق، نهاية الأسبوع الماضي، أن السعودية أبدت رغبتها بالمساهمة في استثمار مناطق بادية، فيما وجهت بحسم ملف مساحة 150 ألف دونم في محافظة المثنى لعرضها على السعودية. ووفق بيان لأمانة مجلس الوزراء، فإن «أمينه العام حميد الغزي ترأس اجتماعاً لمناقشة آلية استثمار الأراضي الزراعية في محافظات النجف وكربلاء والأنبار والمثنى»، مؤكداً «اهتمام الحكومة بتنشيط القطاع الزراعي، وضرورة استثمار المساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، لما تمتلكه من بيئة خصبة مع وفرة كافية من المياه، من أجل خلق فرص عمل للكفاءات وزيادة الإيرادات المالية».

برلمانيون يرحبون بالمستثمرين السعوديين: الباب مفتوح للجميع

وأضاف البيان أن «السعودية وعبر المجلس التنسيقي العراقي - السعودي، أبدت رغبتها بالمساهمة في استثمار مناطق البادية، لإنشاء مصانع الألبان والبذور والأعلاف والمحاصيل الزراعية»، فيما نقل البيان عن وزير الزراعة العراقي محمد كريم الخفاجي قوله إن «الوزارة أنهت تسجيل أكثر من 6 ملايين دونم في المحافظات المذكورة، بالتنسيق مع دائرة عقارات الدولة، للشروع في استثمارها، بعد أن تم تحديد اختيار المناطق، للمباشرة في عملية الاستثمار، وجذب الشركات الاستثمارية». وعقب هذا الإعلان، أصدرت الأحزاب العراقية القريبة والحليفة لإيران سلسلة من البيانات، عبّرت من خلالها عن رفضها للمشروع السعودي، ومنها «ائتلاف دولة القانون» الذي يتزعمه نوري المالكي، ودعا إلى إيقاف مشروع منح السعودية أراضي للاستثمار في بادية العراق، معتبراً أن الأمر فيه تداعيات خطيرة على أمن وسيادة البلاد، فضلاً عن أنه يساهم في الإضرار بمخزون العراق الاستراتيجي من المياه الجوفية.

من جهته، رفض الأمين العام للميشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، ما وصفه بمحاولات «النظام السعودي» الاستيلاء على المساحات الكبيرة من أراضي محافظات الأنبار والنجف والمثنى والبصرة بدعوى الاستثمار، معتبراً أن هذا المشروع يتزامن مع التطبيع مع إسرائيل، بحسب زعمه في بيان صادر عنه.

وعقب إعلان السعودية عن الاستثمار في العراق، سارعت إيران للدخول على ذات الخط، إذ أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة «مبنا» الصناعية الهندسية الإيرانية، عباس علي ابادي، استعداد بلاده لتنفيذ استثمارات جديدة في العراق. وكشف ابادي في تصريحات صحافية عن مشاركة «مبنا» في الكثير من المشاريع العراقية المعلقة، قائلاً إن «أول مشروع قمنا بتنفيذه بجدية في العراق هو محطة «المصدر» لتوليد الكهرباء التي تلبي جزءاً من احتياجات الشعب العراقي من الكهرباء».

وفي السياق، قال عضو تيار «الحكمة» العراقي محمد اللكاش إن «الاستثمار في العراق مفتوح لكل دول العالم، وبُحدد وفق قانون هيئة الاستثمار الوطنية، وبالتالي فإن الكتل السياسية التي تسعى إلى فرض أمزجتها على القرار العراقي هي تخالف القانون»، مبيناً لـ«العربي الجديد» أن «العراق يملك الكثير من الأراضي التي ليس فيها أي مشاريع، ويمكن استخدامها من قبل المستثمرين، وأن التوجهات السعودية للاستثمار في العراق ليست جديدة بل إنها منذ سنوات، ولكن عدم استقرار النظام السياسي في العراق حال دون التقدم بهذا الملف». وأكمل أن «لجوء السعودية إلى الاستثمار في العراق هو أمر مهم، نحن بحاجة إليه لأنه يعمل على تطوير العلاقات والخدمات الاقتصادية، كما أن القانون العراقي يفرض على الجهات الخارجية المستثمرة في الداخل العراقي أن يكون 80 بالمائة من العاملين هم من العراقيين، وبالتالي فنحن أمام حل جاهز لأزمة البطالة». لافتاً إلى أن «بعض الكتل السياسية في العراق عليها أن تفصل ما بين المواقف السياسية مع السعودية، وبين التوجه نحو الشراكة الاقتصادية، وتطوير قطاع الاستثمار في العراق».

من جهته، أشار الخبير الاقتصادي، عبد الرحمن المشهداني، إلى أن «الاستثمار هو الوسيلة الأكثر جدوى من ناحية بناء اقتصاد العراق ورفد الميزانية بأموال غير إيرادات النفط، ولعل العراق من أكثر بلدان المنطقة العربية في حالة متعطشة لدخول المستثمرين»، مؤكداً لـ«العربي الجديد» أن «هناك جهات سياسية وأخرى مسلحة، تريد خراب العراق، كما أن بعض هذه الجهات تريد أن تحصل على نسب مالية وربحية من مشاريع الاستثمار، من خلال الابتزاز إعلامياً وسياسياً».

الرياض تسعى إلى زراعة العديد من المحاصيل ومنها القمح في العراق (صافيين حامد/ فرانس برس)

مصر تلجأ للصكوك السيادية

قالت وزارة المالية المصرية أمس إن مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون للصكوك السيادية وأحاله لمجلس النواب. وقال وزير المالية المصري، محمد معيط، في بيان صحافي، وفقاً لوكالة «رويترز»، إن بلاده «تستعد لإصدار أول صكوك سيادية فور موافقة مجلس النواب وتصديق الرئيس عبد الفتاح السيسي على القانون الجديد».

وتابع أن القانون الجديد سيفتح الباب أمام بلاده «لدخول عالم التمويل الإسلامي الذي بلغ حجم تعاملاته بنهاية يونيو/ حزيران 2020 ما يقارب 2.7 تريليون دولار». والصكوك من منتجات الدخل الثابت وتشبه السندات التقليدية تماماً ولكن لا تُحتسب عليها فائدة. وشهدت مصر خلال العام الجاري تسارعاً في الاقتراض من الخارج عبر أدوات عدة، كان أحدثها السندات الدولية الخضراء التي أدرجتها الحكومة المصرية في بورصة لندن في وقت سابق من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

مصر

غموض عودة السياحة الروسية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

على الرغم من مرور خمس سنوات كاملة على واقعة تحطم طائرة «إيرباص-321» الروسية في سيناء وما ترتب عنها من تعليق رحلات الطيران الروسية إلى مصر، لا يزال الغموض سيد الموقف في ما يتعلق بآفاق عودة رحلات الطيران العارض وشرم الشيخ اللذين يعدان الوجهتين الرئيسيتين للسياح الروس على سواحل البحر الأحمر.

وفي الوقت الذي تصدر فيه عن الجانبين الروسي والمصري تصريحات متكررة عن قرب عودة الرحلات دون ذكر موعد محدد، لا تزال القاهرة هي المدينة المصرية الوحيدة التي استؤنفت الرحلات المباشرة إليها من موسكو في عام 2018. كذلك كانت العاصمة المصرية من أول الوجهات الخارجية التي رفعت روسيا الحظر عنها بعد انحسار الموجة الأولى من جائحة كورونا في سبتمبر/ أيلول الماضي.

وفي هذا الإطار، يرجح الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية، سيرغي باماسوف، تأخر روسيا في حسم مسألة إعادة حركة السياحة إلى مصر، إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى استمرار تمدد جائحة كورونا.

ويقول باماسوف في حديث لـ«العربي الجديد»: «يبدو أن الأجهزة الخاصة الروسية ليست مطمئنة تماماً للوضع الأمني في مصر، وأنه تمّ القضاء على تنظيم «ولاية سيناء» بشكل كامل. وإلى جانب اعتبارات أمنية، لا تريد روسيا أن تخسر منتجعاتها المطلة على البحر الأسود حصتها من حركة السياحة الداخلية، في حال توجُّه هؤلاء إلى مصر».

وفي الوقت الذي تبدي فيه موسكو تعنتاً في مسألة استئناف الرحلات إلى مصر منذ خمس سنوات كاملة، اختلفت طريقة تعاملها مع الرحلات إلى المنتجعات التركية، التي استؤنفت فور اعتذار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن واقعة إسقاط قاذفة «سوخوي-24» على الحدود السورية التركية من قبل سلاح الجوي التركي في نهاية عام 2015. كذلك سارعت روسيا إلى استئناف حركة الطيران العارض إلى مختلف المنتجعات التركية بعد انحسار وباء كورونا، رغم أنه يعيش موجته الثانية الآن.

ويعلق بالماسوف على تباين المقاربتين الروسيتين تجاه تركيا ومصر، مضيفاً: «صحيح أن تركيا شهدت حوادث فردية مثل إسقاط القاذفة الروسية واغتيال السفير الروسي في أنقرة، أندريه كارلوف، ولكن بلا حوادث كبرى مثل تحطم طائرة مدنية أدت إلى مقتل عدد كبير من الركاب مثلما حدث في مصر. كذلك إن العامل السياسي يؤدي دوراً أكبر في الحالة التركية في ظل التنسيق الوطيد معها في المناطق الحيوية مثل سورية والقوقاز، فتسعى موسكو إلى الحفاظ على علاقات مستقرة مع أنقرة وإلا تغضبها من دون سبب».

وفي ما يتعلق بتأثير جائحة كورونا بمسألة استئناف الرحلات السياحية إلى المنتجعات المصرية، يشكك الخبير الروسي في دقة الإحصاءات التي تفيد بأن عدد الإصابات في مصر لا يزيد على 200 حالة جديدة يومياً، قائلاً: «قد تكون هناك شكوك في دقة تشخيص الحالات في الأحياء الفقيرة، ولا نعرف ما هو الوضع الحقيقي في القاهرة والإسكندرية».

وكان نائب وزير الخارجية الروسي، أوليغ سيرومولوتوف، قد أعرب في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عن قناعته بأنه سيُبتّ في مسألة استئناف الرحلات السياحية إلى مصر في القريب العاجل، مؤكداً إنجاز الجهات المعنية في البلدين جزءاً مهماً من العمل المشترك للارتقاء بمستوى الأمان في مطاري شرم الشيخ والغردقة.

وبذلك يوشك ترقب استئناف الرحلات السياحية من روسيا إلى المنتجعات المصرية أن يدخل عامه السادس، إذ أعلنت السلطات الروسية في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 تعليق الرحلات الجوية إلى جميع المدن المصرية، بما فيها القاهرة على خلفية حادثة طائرة «إيرباص-321». وعلى الرغم من استئناف حركة الطيران بين البلدين جزئياً في إبريل/ نيسان 2018، إلا أنها لا تزال تقتصر على الرحلات بين موسكو والقاهرة على متن شركتي «إيروفلوت» و«مصر للطيران».

يُذكر أنّ طائرة «إيرباص-321» التابعة لشركة «كوغاليم افيا» (اسمها التجاري «متروجيت»)، تحطمت في سيناء بعد 23 دقيقة من إقلاعها من شرم الشيخ إلى مدينة سانت بطرسبورغ الروسية في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2015، ما أدى إلى مقتل 224 شخصاً، في ما يعتبر أسوأ حادثة في تاريخ الطيران الروسي والسوفييتي.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ذاته، أعلن رئيس جهاز الأمن الفدرالي الروسي، الكسندر بورتنيكوف، اكتشاف آثار لمادة متفجرة في حطام الطائرة المنكوبة، مؤكداً رواية تعرضها لعمل إرهابي لم تعترف السلطات المصرية بحدوثه حتى اليوم.

أخبار العالم

زيادة صادرات السفن التركية 25,3%

حققت صادرات السفن واليخوت التركية، زيادة بمقدار 25,3 بالمئة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وحسب معطيات مجلس المصدرين الأتراك، جاء قطاع صادرات السفن التركية، في مقدمة قطاعات التصدير، في الأشهر العشرة الأولى من العام. وأضافت المعطيات أن قيمة صادرات السفن بين يناير/ كانون الثاني وأكتوبر/ تشرين الأول، بلغت 963 مليونا و627 ألف دولار، بعدما كانت في الفترة نفسها من العام الماضي، 768 مليونا و969 ألف دولار. ونالت إسطنبول نصيب الأسد بين 23 مدينة تركية تقوم بتصدير منتجاتها من السفن، بقيمة صادرات وصلت إلى 636 مليون و386 ألف دولار، ما نسبته 66 بالمئة من إجمالي صادرات القطاع. وجاءت بالوفا ثانية بـ 246 مليونا و691 ألف دولار، ثم إزمير بـ29 مليونا و234 ألف دولار.

1500 وحدة صناعية تعود للإنتاج في إيران

أعلن مسؤول منظمة الصناعات الصغيرة وشركة المدن الصناعية الإيرانية، أصغر مصاحب، أن 1500 وحدة صناعية وإنتاجية متوقفة عن العمل في البلاد ستعود إلى عجلة الإنتاج في غضون الأشهر القادمة. وقال مصاحب في تصريح أدلى به لمراسل وكالة «إرنا» إن أحد البرامج الرئيسية لوزارة الصناعة والمناجم والتجارة هو تفعيل الوحدات المتوقفة عن العمل، وبما أن منظمة الصناعات الصغيرة تمتلك خبرة جيدة في هذا المجال فقد أحيلت إليها مهمة تنفيذ هذا البرنامج. وأضاف أن 1500 وحدة صناعية وإنتاجية متوقفة عن العمل في البلاد ستعود إلى عجلة الإنتاج خلال العام الحالي (ينتهي في 20 آذار/مارس 2021).

مال وسياسة

في ما يشبه الانقلاب، تراجع المستثمرون في أسواق المال، أمس الأربعاء، عن رهاناتهم السابقة التي بنيت على أساس فوز كاسح ومريح لنائب الرئيس السابق جو بايدن، وعادوا لشراء الدولار وأسهم التقنية التي باعوها بكثافة خوفاً من الضرائب على الأرباح

اضطراب أسواق المال

السيناريوهات الخطرة للانتخابات الأميركية تقض مضاجع المستثمرين

موسى مهدي

عادت السيناريوهات الخطرة لنتائج الانتخابات الرئاسية بالولايات المتحدة لتقض مضاجع المستثمرين صباح أمس الأربعاء، في أعقاب المفاجأة التي أحدثها فوز ترامب وحزبه الجمهوري في ولايات أساسية، واتهامه للحزب الديمقراطي بتزوير الانتخابات وتعهده بالطعن في النتائج لدى المحكمة العليا. وتمثل هذه التطورات التي تنذر بحدوث اضطرابات وأحداث عنف في الولايات المتحدة التي تعيش لحظات حالكة من هشاشة التماسك الاجتماعي والانقسام العرقي والطبقي هاجساً جديداً يضاف إلى هاجس عدم اليقين حول الموجة الجديدة لجائحة كورونا وتداعياتها على مستقبل الاقتصاد الأميركي. ومنذ صباح أمس تعيش أسواق المال حالة من الارتباك دفعت المستثمرين لمراجعة حساباتهم، ومثلت النتيجة التي أدخلت بقوة فوز ترامب بدورة ثانية شبه انقلاب بالنسبة لكبار المستثمرين الذين راهنوا بقوة على اكتساح الحزب الديمقراطي للانتخابات والفوز بأغلبية مريحة تمكنه من إجازة حزمة تحفيزية كبيرة في بداية العام المقبل، وقال محللون، إن الحيرة والاضطراب والتقلب السريع سيطرت على تعاملات المستثمرين بأسواق المال، خاصة بعد أن كسب الحزب الجمهوري ولايات فلوريدا وتكساس وأوهايو التي تحمل ثقلاً كبيراً في أصوات «الكليات الانتخابية». ويذكر أن المستثمرين باعوا خلال الأسابيع الماضية أسهم شركات التقنية ضمن استراتيجية خفض الضرائب التي سيدفعونها على الأرباح الرأسمالية التي كان من المتوقع أن يعلن عنها بايدن في حال فوزه. ولكن نتائج الانتخابات حتى صباح يوم أمس لا تبشر بفوزه وربما بحدث ترامب مفاجأة ثانية في هذه الانتخابات، مثلما حدث في العام 2016 وبكذب استفتاءات الرأي التي منحت حتى نهاية الأسبوع فوز المرشح جو بايدن بنسبة 51,9% مقابل نسبة 43,5 للرئيس ترامب.

وسط هذا الاضطراب والمستقبل المجهول لساكن البيت الأبيض الجديد ارتفعت أسعار النفط وأسهم التقنية وتراجعت أسعار أسهم شركات الطاقة المتجددة، إذ عاد المستثمرون مجدداً لشراء أسهم التقنية التي باعوها، كما تراجعت عملات الأسواق الناشئة التي راهنت على حدوث تراجع كبير في سعر صرف الدولار في حال فوز جو بايدن، كما خسر الذهب نحو 19 دولاراً للأوقية «الأونصة»، وانخفض كذلك العائد على سندات الخزانة الأميركية من مستوياتها العليا التي بلغها خلال الأيام الماضية. وتبعاً لهذه التقلبات، صعدت أسهم التقنية في السوق الآجلة المرتبطة بسوق ناسداك بنسبة 2,0% في التعاملات الصباحية التي جرت أمس الأربعاء، كما خسر مؤشر «ستاندرد آند بوورز 500» في التعاملات الآجلة في أعقاب إعلان ترامب أنه يعتقد «أنه كسب الانتخابات وتعهد بأنه سيرفع شكوى للمحكمة العليا في حال لم تظهر النتائج فوزه». وخسر مؤشر داوجونز نحو 0,6% في تعاملات سادها الاضطراب، ولا يستبعد محللون أن تعيش الأسواق لأيام فترة من الاضطراب حتى تتضح الصورة النهائية لنتيجة أخطر انتخابات في التاريخ الأميركي. وذلك ببساطة بسبب التصويت بالبريد، خاصة وأن هنالك ولايات أعلنت مسبقاً أنها لن تتمكن من إعلان النتيجة إلا بعد أيام، من بينها ميشيغن وبنسلفانيا. في هذا الشأن قال المدير التنفيذي بشركة «سيبورت غلوبال سيكوريتيز» في نيويورك، توماس دي غالوما، «أمل بنهاية سريعة لهذه الانتخابات».

وكانت رهانات كبار المستثمرين في «وول ستريت» التي دعمتها المصارف الاستثمارية الكبرى مثل «جي بي مورغان» و«سيتي بانك» و«غولدمان ساكس»، تتركز حول فوز ساحق لنائب الرئيس السابق بايدن يمكّن الحزب الديمقراطي من السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، وهو ما يعني السيطرة الكاملة على الجهاز التشريعي في واشنطن. وتوقع مصرف «غولدمان ساكس» قبل يومين، أن يتمكن الحزب الديمقراطي من إجازة حزمة تحفيز مالي كبيرة للاقتصاد الذي يترنح تحت ضربات كورونا، لا تقل عن تريليوني دولار وتوقعها في بداية يناير/ كانون الثاني المقبل.

وفي أسيا اختتمت الأسهم الآسيوية التي تغلق عادة قبل افتتاح البورصات الأوروبية، مؤشراتها مرتفعة وسط الرهان على فوز بايدن. وكانت الأسواق الآسيوية تأمل أن يشكل فوز بايدن بداية لنهاية المزاجية في نزاع الحرب الباردة بين واشنطن وبكين وعودة النزاع إلى حكم العقل والقانون. ويذكر أن بايدن قد انتقد سياسة الرسوم على البضائع المستوردة وقال إنها أضرت بالشركات والمواطن الأميركي. وفي أسواق الطاقة، عاد النفط للارتفاع بعد الهبوط الحاد الذي شهده خلال الأيام الماضية إلى نحو 33 دولاراً لخام برنت بسبب هروب المستثمرين منه، إذ وضعوا رهاناتهم على أسهم الطاقة المتجددة. وكسب النفط حسب بيانات بلومبيرغ حتى منتصف نهار أمس نحو 2,6% مرتفعاً إلى نحو 38 دولاراً للبرميل. وحتى يوم الاثنين كان كبار المستثمرين يراهنون على حدوث تغيرات استراتيجية في قطاع الطاقة. وتعد سياسات الطاقة الأميركية من أكثر المواضيع المثيرة للجدل في الولايات المتحدة وذات تأثير مباشر على المنطقة العربية التي تعاني منذ سنوات من انهيار أسعار النفط وتأثيراته السالبة على المداخيل المالية، وبالتالي تؤثر على العجز الإنفاقي في الميزانيات الخليجية والاقتصادات العربية غير النفطية التي تستفيد من تحويلات المغتربين والتمويلات المباشرة وغير المباشرة من دول الخليج النفطية.

وبناء على سياسات بايدن المعلنة، وضع المستثمرون في حساباتهم أن تكون صناعة النفط الصخري الأميركي وأسعار النفط العالمية أولى ضحايا فوز بايدن، إذ يطرح المرشح الديمقراطي خطة الطاقة المتجددة بديلاً للطاقة التقليدية المعتمدة على النفط ومشتقاته، كما يخطط لتقييد إجراءات الكشوفات النفطية في الولايات المتحدة وحظر التنقيب في المحميات الطبيعية، وهي سياسات لا تعجب الشركات النفطية الأميركية. كما توقع المستثمرون أن يقود فوز بايدن إلى عودة النفط الإيراني للأسواق العالمية. وهو ما يعني مزيداً من الفوائض النفطية في السوق العالمية. وكان بايدن قد وعد بإعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاقية النووية «5+1».

وفي أسواق الصرف حدث إنقلاب كبير في الرهانات على الدولار وعملات الأسواق الناشئة، إذ راهن المستثمرون خلال الأيام الماضية على حدوث تراجع كبير في سعر صرف الدولار الأميركي بناءً على توقعات فوز بايدن، وهو أمر أصبح محفوفاً بالمخاطر في ظل التقدم الذي أظهره الرئيس ترامب. ويعني تراجع الدولار مكاسب للعملات الناشئة. وأظهرت بيانات رويترز أمس الأربعاء، عودة المستثمرين لزيادة رهاناتهم على الدولار، إذ قفز الدولار مقابل كل من الين الياباني واليورو ومعظم العملات الرئيسية، كما تراجعت عملات الاقتصادات الناشئة وضعفت العملات شديدة التأثر بالمخاطرة. وفي أسواق العملات الرئيسية، خسر اليورو مقابل الدولار نحو واحد بالمئة، وهو مستوى منخفض لم يشهده منذ أواخر يوليو/ تموز. وبينما واصلت الورقة الخضراء، أي ورقة الدولار، تقدمها خسر الجنيه الإسترليني نحو 0,5% وخسر الين الياباني 0,35 بالمئة ليهبط إلى 104,87 مقابل الدولار، في حين كسب مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات نحو 0,3 بالمئة مرتفعاً إلى 93,82. وفي سوق المعادن الثمينة عدل المستثمرون من رهاناتهم على المعدن الأصفر الذي كان واحداً من أهم الملاذات الآمنة ضمن التوقعات السابقة، وعاد المستثمرون لبيع الذهب وشراء الدولار وأسهم التقنية الأميركية مع احتمال فوز ترامب وإشتعال الحرب التجارية الخطرة. وانخفضت العقود الآجلة للذهب في تعاملات منتصف النهار بنسبة 1,5% إلى 1881,8 دولارا للأونصة، فيما تراجعت العقود الفورية للذهب بنسبة 0,7% إلى 1891,1 دولارا للأونصة.

أسواق المال تعود لإدخال ترامب في حساباتها (Getty)

الكلفة: 14 مليار دولار

من المتوقع ان تصل تكلفة الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس هذا العام إلى 14 مليار دولار، وفقا لحسابات اجراها مركز السياسة الاميركية، وهي مجموعة غير حزبية تراقب الاموال التي تصرف في السياسة. ولا يعد هذا المبلغ اكبر مبلغ أنفق على الانتخابات الاميركية فحسب، وانما يمثل ايضا اكثر من ضعف تكلفة السباقات في دورة الانتخابات الرئاسية الاخيرة في عام 2016، والتي بلغت 6,5 مليارات دولار. وذلك وفقا لما ذكرت قناة سي ان ان الاميركية.

فوز دونالد ترامب بولايات كبرى يربك أسواق المال والمستثمرين

مخاوف على «المناخ» حال فوز الجمهوريين

من شأن فشل مسعى الديمقراطيين في السيطرة على مجلس الشيوخ الأميركي أن يقلل من فرص صدور تشريع حاسم لمحاربة تغير المناخ حتى إذا فاز المرشح الديمقراطي جو بايدن بانتخابات الرئاسة. وتبدو المنافسة حامية حتى صباح أمس الأربعاء بين بايدن والرئيس الحالي دونالد ترامب ومن الصعب حسم الأمر، لكن النتائج الصادرة تشير إلى استمرار هيمنة الجمهوريين على مجلس الشيوخ.

وقال سكوت إيرويون خبير الاقتصاد الزراعي بجامعة إلينوي لرويترز، «لا أرى أي سبيل لإقرار تشريع شامل بشأن المناخ في مجلس الشيوخ. سيظل غير مطروح على الطاولة لعامين آخرين على الأقل حتى إذا فاز بايدن». من جانبه قال إد هيرس أستاذ الاقتصاد بجامعة هيوستون: «لن يحظى أحد بتفويض مطلق». وتعهد بايدن في حالة فوزه بتوجيه الاقتصاد الأميركي نحو عدم التسبب في أي انبعاثات بحلول عام 2050 لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، وهو وعد يتطلب سن تشريع حاسم لتنفيذه.

ومن ناحية أخرى، هوّن ترامب من مخاطر تغير المناخ وسحب مجموعة تشريعات لمكافحته ولحماية البيئة لصالح دعم أنشطة التنقيب والتعدين، وهو موقف يدعمه فيه كثير من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين. وأعلن ترامب كذلك انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس المناخي.

(رويترز)

حقل نفطي بحوض بريمن في ولاية كنساس (Getty)

أميركا تواصل إضافة وظائف جديدة

البطالة أكبر تحديات الاستقرار الاجتماعي في مدينة نيويورك (Getty)

صراع توفير الوظائف يعد التحدي الأكبر لاقتصاد الأميركي خلال الشهور المقبلة، إذ إن انتعاشه يعتمد على القوة الشرائية أكثر من اعتماده على التصدير. ويقدر حجم القوة الشرائية في أميركا بنحو 14 تريليون دولار في العام. وتشير بيانات أميركية صادرة عن وكالة موديز الأميركية للتصنيف الائتماني، أمس الأربعاء، إلى أن القطاع الخاص واصل إضافة وظائف لسادس شهر على التوالي خلال أكتوبر/تشرين الأول، لكن بأقل من تقديرات المحللين، إذ إن موجة الإصابة الثانية بجائحة كورونا أعاقت انتعاش التوظيف بقدر التوقعات. وأظهرت البيانات الصادرة عن كل من وكالة موديز وشركة «إيه دي بي» الأميركية، أن الاقتصاد أضاف 365 ألف وظيفة خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي مقابل توقعات بأن يضيف 650 ألفاً من الوظائف. وكان الاقتصاد قد أضاف 753 ألفاً في سبتمبر/ أيلول. وبلغ إجمالي الوظائف التي أضافها قطاع الخدمات 348 ألفاً، إذ أضاف قطاع الضيافة 125 ألف وظيفة، فيما أضاف قطاع التجارة والنقل والمرافق 53 ألف وظيفة.

وعلى الجانب الآخر، أضاف قطاع الموارد الطبيعية والتعدين 3 آلاف وظيفة، فيما تمت إضافة 7 آلاف وظيفة في قطاع التصنيع و7 آلاف وظيفة في قطاع البناء. هذا ومن المقرر صدور تقرير الوظائف الأميركية الشهري عن أكتوبر غداً الجمعة وسط توقعات بتراجع معدل البطالة إلى 7,6%.

(العربي الجديد)

الانتخابات تضرب سعر الليرة التركية

تراجع سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار والعملات الرئيسية، لتبلغ أدنى مستوى لها على الإطلاق، بتسجيل 8,502 ليرات مقابل الدولار و9,9158 أمام اليورو. ويرجّح محللون أن المخاوف من توتر العلاقات التركية مع واشنطن، ومخاوف المستثمرين من فوز المرشح الديمقراطي، جو بايدن، الذي هدد بفرض عقوبات، هي السبب النفسي الأهم بتراجع سعر صرف العملة التركية. ولا ينفي المحللون الأسباب السياسية والتوترات في منطقة القوقاز ومع الاتحاد الأوروبي، جراء عودة السفن التركية للتنقيب عن الطاقة في البحر المتوسط، إلى جانب الأسباب الاقتصادية التي أثرت بمعروض الدولار في السوق هذا العام، من تراجع الصادرات وعائدات السياحة، إضافة إلى أثر إغلاقات كورونا على الإنتاج وزيادة نسبة البطالة.

وقفز التضخم إلى نحو 12% فيما فقدت الليرة التركية أكثر من 30% من قيمتها هذا العام، رغم تشديد المصرف المركزي للسياسات النقدية ورفع أسعار الفائدة نقطتين، وتخفيض الضريبة على المعاملات بالعملات الأجنبية وضريبة الاستقطاع على الودائع المصرفية، من 1% إلى 0,2% حتى نهاية العام، الشهر الماضي. ويتحدث اقتصاديون استطلعت وكالة «الأناضول» آراءهم، أمس الثلاثاء، عن ارتفاع معدل التضخم السنوي في تركيا بشكل طفيف في أكتوبر/ تشرين الأول ليصل إلى 11,76% مقابل 11,75% في أيلول/ سبتمبر الماضي، متوقعين أن يكون معدل التضخم الشهري 2,01% في تشرين الأول/ أكتوبر. ولم يزل التعويل في تركيا على الربع الرابع من العام الجاري، لتحسين سعر الصرف، عبر زيادة الصادرات وجذب السياح، بعد ارتفاع الصادرات خلال تشرين الأول/ أكتوبر 5,6 بالمائة بقيمة 17 مليارا و333 مليون دولار. وأعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عن ثقته بأن اقتصاد بلاده سيواصل أداءه الجيد في الربع الرابع من 2020، وسيكمل العام بنمو إيجابي، معبّراً خلال كلمة في المجمع الرئاسي أمس، عن ثقته بأن «اقتصادنا الذي دخل في مرحلة تعافٍ سريعة سيواصل هذا الأداء في الربع الرابع، وسنكمل العام بنمو إيجابي». ويذكر أن ارتفاع سعر صرف الدولار في أسواق الصرف أضر بالعديد من أسعار الصرف في أسواق المال الناشئة. وتوجه المستثمرون أمس الأربعاء بقوة لشراء الدولار وبيع الأصول الخطرة.

(الأناضول، العربي الجديد)

محل صرافة في مدينة إسطنبول (Getty)

الرؤية

العالم والرئاسة الأميركية الجديدة

جواد العناني

عند البدء بكتابة هذه السطور، يكون قد مضى أربع ساعات فقط على فتح صناديق الاقتراع في شرق الولايات المتحدة، ومع أن محطات التلفزة، والصحافة، والإعلام المنظم الأميركي عموما، لا يزال يتجنب الخوض في التنبؤات بمن سيفوز أو سيخسر، ويكتفون بتحليل احتمالات النجاح مركّزين على الولايات المتأرجحة (SWING STATES)، إلا أنني سوف أغامر، وأقول إن تفضيلي للفوز سيصب في صالح المرشح الديمقراطي (الأزرق) جو بايدن، وأن يخسر المرشح الجمهوري (الأحمر) دونالد ترامب.

ولكن عندما يُنشر هذا المقال، أي بعد يومين من كتابته، سنكون قد علمنا النتيجة، أو توفرت لنا معلوماتٌ عن الفائز، علماً أن التأكيد الرسمي للمرشح الناجح قد يستغرق مدة أطول، ربما تصل إلى أسبوعين أو ثلاثة. وإذا كانت النتائج متقاربة في عدد الأصوات في ولاية متأرجحة، فلربما يُعاد فرز الأصوات يدوياً، ما يستغرق وقتاً أطول.

البنك القومي الثاني

وفق قصص الانتخابات الأميركية كانت هنالك معارك حاميّةُ الوطيس. ففي انتخابات عام 1828، أي قبل 180 عاماً، كان الرئيس أندرو جاكسون مرشحاً لولاية ثانية ضد جون كوينسي أدامز. وكان الموضوع الأساسي هو إعادة ترخيص البنك القومي الثاني (SECOND CHARTERED BANK) عشرين سنة، بعد انتهاء ترخيصه عام 1836. وقد كان رئيس البنك آنذاك رجل مالٍ معروفا، اسمه نيكولاس بيدل (NICHOLAS BIDDLE). وقد تركزت الحملة الانتخابية عام 1828 على فكرة ترخيص البنك من عدمه. وعلى الرغم من شدة الحملة، إلا أن الرئيس جاكسون فاز بالانتخابات، وألغى ترخيص البنك.

ونرى حملة عنيفة أخرى عام 1920، بعدما منحت النساء في الولايات المتحدة حق التصويت. ولقد كان شعار المرشح وارن هاردنغ (WARREN HARDING)، «انتخبوا هاردنغ لان شكله شكل رئيس»، لافتاً النظر إلى وسامة الرجل كسباً لأصوات النساء، وفاز الرئيس هاردنغ، ولكنه لم يحكم سوى ثلاث سنوات، حيث مات بالسكتة القلبية. ومع أنه تمتع بشعبية عالية عند وفاته، إلا أن قضايا فساد كثيرة افتضحت بعد ذلك، وطاولته وبعضاً من وزرائه.

معارك شرسة

وأذكر وأنا طالب في بداية دراستي الجامعية في الولايات المتحدة المعركة الانتخابية بين المرشحين، الجمهوري ريتشارد نيكسون والديمقراطي جون كينيدي عام 1960، وقد كان كينيدي كاثوليكياً، وفاز على الرغم من ذلك، وسجل نفسه في صحف التاريخ أول رئيس غير بروتستانتي للولايات المتحدة، ولكن كينيدي اغتيل في خريف 1963.

ومن منا ينْسى المعركة الانتخابية بين الرئيس جيمي كارتر الذي رعى مفاوضات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ضد منافسة الجمهوري رونالد ريغان القادم من هوليوود، علماً أنه كان قد فاز بانتخابات حاكم ولاية كاليفورنيا قبل ذلك. وكذلك ما زالت الذاكرة تعود بنا إلى عام 2000، حيث وقع خلاف على أصوات ولاية فلوريدا، ولكن محكمة العدل العليا الأميركية حكمت لصالح جورج بوش الابن على حساب آل غور المرشّح من الحزب الديمقراطي. وشهدنا ونحن غير مصدّقين عام 2008، عندما فاز المرشح الديمقراطي من أصول أفريقية، باراك أوباما، برئاسة الولايات المتحدة بعدما هزم ميت رومني (MITT ROMNEY) الجمهوري.

انتخابات مكلفة

وأخيراً وليس آخراً، كان فوز دونالد ترامب عام 2016 على المرشحة الديمقراطية، هيلاري كلينتون، والتي فازت بالأصوات الفردية، ولكن خسرت أصوات المندوبين (ELECTORAL COLLEGE VOTE). ومن يعدْ إلى عام 1980، وحتى الآن يرى أن المعارك الانتخابية في الولايات المتحدة تزداد ضراوة وكلفة، وتكشف عن مجالات التفسّخ والتشرذم التي بدأت تغزو المجتمع الأميركي، وتفتّ في عضده.

انتخابات عام 2020 هي الأشد حرارة، ليس لأن نتائجها محصورة على الولايات المتحدة واقتصادها، وتقلص نفوذ البيض المسيحيين عدداً ونفوذاً، ولا بسبب سعيها إلى الهيمنة على العالم لاستخدامها قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ولكن لأن منافسيها ما عادوا يقبلون بذلك. ومهما قلنا عن دونالد ترامب، فإن انتهاء رئاسته ستعني أن التاريخ سوف يذكره كما يذكر الإمبراطور الروماني، ماركوس أوريليوس، الفيلسوف الذي اعتنق الفكر الرواقي الذي تسيطر عليه فكرة «دع الأمور تجري في أعنتها ولا تبيتن إلا خالي البال».

الديمقراطية الرومانية

وعلى الرغم من انتصارات ماركوس أوريليوس في حروب ضد القبائل في أوروبا، وتفوق الاقتصاد الروماني، إلا أن المؤرخين يعتبرونه بداية انهيار الديمقراطية، والذي تعمّق بعد موته عام 180 ميلادية، واستيلاء ابنه ذي العشرين سنة (لوشيوس أوريليوس) على الحكم. أما لما تكاثر «البرابرة» على الديمقراطية الرومانية، كما يقول المؤرخ البريطاني إدوارد جيبون (EDWARD GIBBON)، فقد بدأت الإمبراطورية في التراجع والوقوع. ومع أن الرئيس ترامب لوّح بالعصا الغليظة، إلا أنه قليلاً ما استعملها. ولعل سلاطة لسانه وغلاظة مقولاته على «تويتر» أظهرته، في نهاية الأمر، «ماردا من ورق»، وأنه يهيم في كل واد، ويقول أكثر مما يفعل. فهل سيكون الرئيس جو بايدن أكثر شراسة إن نجح؟

أميركا كبيرة، ووقوعها إن وقعت أو تراجعت بشكل ملحوظ، سيخلف آثاراً عميقة على أديم الكرة الأرضية وفضائها. ولكن الذين تألقوا إبّان حكم ترامب لا بد أن يبدأوا بالبحث عن أسلوب جديد في التعامل مع الولايات المتحدة التي، وعلى عكس التوقعات، ربما تكون أنعم لغة وأشد فعلاً.